

# توجُّه إسلامي لمسألة التنمية

الشيخ جعفر المهاجر

تُعالج هذه الدراسة جانباً من جوانب عدّة من معضلات التنمية في مجتمعاتنا الإسلامية تحت العنوان المذكور أعلاه. وكان من الممكن أن نضع لها أكثر من عنوان آخر، كأن نقول مثلاً (دور العامل الثقافي في التنمية) أو تفسير لفشل خطط التنمية في الأقطار الإسلاميّة، وما إلى ذلك. لكنني آثرت ذلك العنوان المتواضع كي لا ألغي على نفسي وعلى البحث مسؤولية لا نستطيع القيام بحقها. كما قلت بحثنا يعالج جانباً واحداً من جوانب عديدة من معضلات التنمية. ولكننا نعتقد أنه، أي هذا الجانب قد تمثّل وسرى في كل الأعمال التي جرى تنفيذها أو استخدامها في مجتمعاتنا الإسلامية تحت شعار التنمية أو التحديث. وهذا ما جعله أكثر من واحد عملياً، أعني من حيث ضرورة الاهتمام به وتحليله. أنه مثل وباء فاشٍ. هو نوعياً مرض واحد. ولكن كثرة المصابين تجعل أي مسؤول عن الشأن الصحي يمنح تحليله ودراسته وكشف الطرق المناسبة للقضاء عليه أولوية مطلقة.

إن اكتشاف شعوبنا الإسلامية أن الغرب الذين عرفوه أيام الحروب الصليبية متخلفاً كثيراً عنهم قد صار متقدماً عليهم عسكرياً وتجارياً وصناعياً، أدى إلى أن أصبحت فكرة استيراد التقدم منه فكرة مقبولة على العموم. خصوصاً في أوساط الغرب السياسية والاقتصادية في عصر الاستعمار المباشر وما تلاه، أدّت إلى أن كل حكام المسلمين تقريباً أصبحوا بحاجة إلى رضی السادة الجدد. والاستعمار الغربي من جهته حمل منذ وقت مبكر نسبياً نوايا وخطط لمنع قيام حالة تقدم حقيقي في المناطق الإسلامية المستعمرة. كما أنه منذ زمن أبعد بكثير أي منذ الحروب الصليبية أبطن عداءً مرّاً للإسلام كدين وثقافة.

كل هذه العوامل فضلاً عن عوامل أخرى اقتصادية تصبُّ في مصلحة الغرب المسيطر، أدت إلى سيطرة مفاهيم ربية للتقدم بين المسلمين. ولاحظ أن كلمات من مثل (تقدم) (حادثة) (نهضة) وكل هذا القبيل تحمل روحاً غربية. وليتمعن كل منا في أن تعبير (التاريخ الحديث) يعني حتى لدى المختصين تلك الفترة الزمنية الممتدة منذ (محمد علي) حاكم مصر المعروف. وهو الرجل الذي افتتح اتجاه استيراد التقدم من الغرب وبذلك بدأت (الحداثة).

ما هو مبرر البحث؟ أي ما هو مبرر التحدث عن التنمية بتوجيه إسلامي؟

في الجواب نقول، أولاً: أننا نعني بالإسلام هنا الإسلام الدين، وما غرس في وعي أهليه من تعريفات ومفاهيم ومثالات، تتصل بموضوع التنمية بسبب أو بآخر. فهنا نجد سبباً مباشراً بين المقولتين. ونضرب مثلاً لذلك بعض الأفكار السياسية وخصوصاً تعريف للشريعة في السلطة، وأيضاً أهداف التنمية والقيمة الذاتية السامية للمعرفة. كما نعني أيضاً ثقافة الإنسان المسلم وحضارته حقاً أن بعضها لا علاقة له بالإسلام في الأساس، وأنه قد يصيبها بعض التغيير والتبدل من قطر إسلامي إلى قطر، ولكنها كما هي صارت جزءاً من ذات الإنسان المسلم، ومن حقها أن تحظى بالحماية الملائمة كما تفعل كل شعوب الدنيا. كما أنه من الواقعية أن تؤخذ بعين الاعتبار حين نخطط لمستقبل هذا الإنسان لما سنبنيه فيما يلي من أن عكس ذلك لن يُنتج إلا استحالة التنمية أو التنمية المعكوسة.

ثم إن التنمية هي عملية إرادية تحددها ظروف البلد وخصوصيته وعلى الأخص بالنسبة لمنظور هذا البحث البنية الفكرية والمثل السامية. والبديل لذلك هو أن تُترك لقوانين السوق الرأسمالية في أحسن الأحوال وفي أسوأها كما هو قائم بالفعل ان تُترك لقوى السيطرة الخاجية سياسية واقتصادية. ومن تعس الأفكار أن نتصور أن هذه القوى سنشغل نفسها بتقديمتها. والقارئ المدقق في السياسة النبوية يمكن أن يكتشف أن كان يعرف عمّا يبحث أن هذه المسألة قد أخذت من اهتمام الرسول صلوات الله عليه محلها اللائق على نحو ما نوليها اليوم مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع الرعوي الزراعي البسيط الذي عالج النبي شؤونه. ولكن المهم ليس التدابير بالذات وخصوصية المكان والزمان بل القيم والمبادئ ذات الدلالة.

لكن وصية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لصاحبه وعامله على مصر مالك الشتر رضوان الله تعالى عليه، والمتضمنة خلاصته فكره السياسي والإداري عامرة بالنصوص ذات العلاقة بالموضوع ولكنها تمتاز لأنها موجهة إلى مجتمع أكثر تعقيداً وذي اقتصاد متطور بالقياس إلى شبه الجزيرة. ودراسة ذلك كله موكولة إلى عنوان آخر.

كل هذا فضلاً عن أن قيام الإسلام بذاته وانتشاره الواسع قد خلق أفضل الظروف لقيام تقدم حضري إذ وُحد الدين واللغة والثقافة، فقدّم القاعدة الموضوعية التي دفعت قوى الإنتاج إلى

الأمم. كما أقام سوقاً دون حدود. بريئة من نوايا السيطرة تتحرك فيها المتوجات بحرية لا يعوقها عائق، مما أدى إلى حالة من التكامل الاقتصادي نحن اليوم إلى بعضنا.

ولا يذهبن بنا الظن إلى مسألة التنمية هي مسألة صرف مادية تراكمية أو انها عمل تقني ليقال بالتالي فلنتركها إلى أهلها. لأنها مسألة ثقافية أولاً وبالذات في أسلوبها وأهدافها. وعندنا نقول (ثقافية) كمسلمين نتحدث عن التنمية في قطر إسلامي فكأننا نقول (إسلامية) سواء بسواء. فالمرء وهو يعمل وينتج ليس فرداً معزولاً عميقاً في التاريخ، ولكنها ممثلة للحضارة التي نبتت في تراثها.

والتقنيات التي أبدعتها والأدوات التي اعتادت على استخدامها. وفوق كل هذا أمينة على الأهداف السامية للتقدم بحسب مفهومها. وكل هذا يتداخل مع التركيبة الثقافية ومثالاتها. أن هذا الأمر تصعب رؤيته من النظرة الأولى لأنه يغور عميقاً جداً، حيث ممكن السريرة ومنع النوازع. ولكن فلنلاحظ كما فعل أحد الكتّاب المعنيين بهذا الموضوع بالذات أن شكل الأدوات وأساليب العمل. يختلف من مكان إلى آخر اختلافاً بيناً دون أن يكون لهذا الاختلاف مقتضى موضوعي دائماً. ولو أن صاحب سلطة حاول أن يفرض أداة أو أسلوب عمل جديد لما لقي تلبية سهلة بالتأكيد ولربما اصطدم بجدار من الرفض والتمنع لا يُحترق. وإنما أيضاً بالثقافة والتكنولوجيا مبدئياً لا خصوصية لها ولا هوية. فالخصوصية كل الخصوصية إنها هي في الثقافة ثقافة الإنسان الذي يصنع التكنولوجيا ويستخدمها. فإذا كان شأن كذلك بالنسبة للأدوات البسيطة، فكيف بالآلات المعقدة.

ولقد قرأت مرة لكاتب غربي كلاماً لم أعد اذكر العنوان الذي قيل تحته، ولكنه يدور عموماً حول التكنولوجيا في ما يسميه الغربيون (العالم الثالث) أو شيء من هذا القبيل. ومما علق في الذهن منه قوله أن الآلة تفقد أربعين بالمائة من كفاءتها حين توضع في يد العامل الباكستاني، مثلاً بالقياس إلى الآلة نفسها حين يقودها عامل غربي، هذا الكلام صحيح على الأرجح رغم أنه لا يخلو من رائحة عنصرية. لكن فات قائله أن يلاحظ جانباً هاماً من الموضوع هو أن العامل الباكستاني غلايب تماماً عن الآلة التي بين يديه هو نتاج ثقافة وهي نتاج ثقافة أخرى. أما العامل الغربي فلا مشكلة عنده من هذه الجهة على الإطلاق. أنه هو والآلة (أخوان) ركضا في رحم حضارة واحدة ورضعنا لبانها، فلا غرو أنها (يتفاهمان) دون عائق تُرى لو كانت تلك الآلة باكستانية أعني من نمط الإبداع الباكستاني، فهل سيبقى الرجل على الرأي نفسه، أم أن النسب ستقلب؟

إنّ تجاهل العامل الثقافي هذا في توجيهات وخطط التنمية الموضوعية خصيصاً ليجري تنفيذها في أقطار العالم الإسلامي هي وراء الكثير من الإخفاقات المحزنة والمحبطة والباهظة التكاليف في تاريخنا الحديث. لقد دأب أهل الحكم على التعامل مع الناس وكأنهم أحجار لعبة عليهم أن يتموضعوا حيث وُضعوا أو كأنهم الواح كتابة معدومة الذاكرة، يمكن أن نمحو ما عليها لنخط ما نشاء من جديد دون أن نُلقي بالآل إلى ما كانت تحمله قبل قليل. هذه عقلية استكبارية بصرف النظر عن إخلاص صاحبها في رأي نفسه لأنها تنطوي على إنكار حق الجمهور في أن يكون هو نفسه ويلغيه، ويجعله مجرد موضوع. إلا أن من الإنصاف لأهل الحكم أن نقول أن الخطأ ليس خطأهم وحدهم. فأهل العلم والمختصين من أبناء أمتنا شركاء بمعنى أو بآخر في القرار التحتي الذي هيأ للقرار السياسي التنموي ثم إنهم جميعاً سكتوا عن رفع الصوت بالإدانة حين كان يجب عليهم أن يفعلوا. ولعلنا نجد لهم بعض العذر هم أيضاً في القول أنهم هم ضحايا قبل أن يكونوا جلادين، لأنهم ثمار جامعات أجنبية الهوية أو على الأقل أجنبية المناهج. أي أن طبيعة التأهيل العلمي الذي تلقوه لم يهيؤهم للتعاطي الحامح المتفهم مع شعوبهم.

المهم أنه بتلك الذهنية حُطّطت كل محاولات التنمية والتجارب الزراعية ومنها ما سمّاه محمد رضا بهلوي (الثورة البيضاء) والتجارب التي سمّيت اشتراكية والتنمية الصناعية وأُسست الجامعات ومعاهد التعليم العليا والقوى المسلحة وُحطّطت التجمعات السكنية. وهذه كلها انتهت إلى الفشل الذريع، فشل بلغ غالباً حدود الكارثة. ولكل منها قصة تستحق أن تُحكى وأن تبقى في بال كل من يشاركنا القلق على مستقبله ومستقبل عائلته وأبناء أمته.

إن خطط التنمية الزراعية التي يُطلق عليها عادة (الاصطلاح الزراعي) وسمّاها محمد رضا بهلوي اسماً امبراطورياً ذكرناه قبل قليل فهي إما فرضت على الإنسان أن يتعامل مع مؤسسات لا تعريف محدد لها في ضميره، ولم يعتد أن يوليها ثقته أو مع أدوات ليست من نمط إبداعه المحلي أو تقتضي مهارات لا خبرة له بها، أو أنها تتعارض مع أسلوب العيش المألوف والحميم الذي نشأ عليه. ولذلك فإن الفلاح المسكين الذي لم يفهم شيئاً من تلك الحكاية السمجة لم يملك تجاهها إلا سلاح الضعفاء: أدار ظهره ومشى هجر أرض واتجه إلى المدينة حيث انضم إلى مئات الآلاف من أمثاله سكان الأكوخ البائسة القائمة على هامش المدينة التي ما عتّمت أن صارت مرتعاً للأمراض ومصدراً للمشاكل الاجتماعية من تعاطي مخدرات وجريمة وما إلى ذلك. الحصيعة الواضحة تفاعل

متسلسل صار له إيقاع التقليد يبدأ بانهايار مستوى الإنتاج الزراعي وينتهي بتاقم المشاكل الاجتماعية حيث يسود الاغتراب والفقر.

لقد أتاح لي حسن الحظ أن اشهر نقاشاً داخل غرفة مغلقة حول تدبير يمكن أن نقدمه الآن مثلاً على هذا النمط من التنمية المعكوسة. هذا النقاش دار حول قرى نموذجية، بُنيت في إطار خطة كبرى للتنمية الزراعية. وقيل أن الدولة لم توفر جهداً في سبيل إقامة مساكن ومرافق أفضل بكثير من القديمة خصوصاً من الوجهة الصحية. وفي هذا السبيل بنت تجمعات لحظائير المواشي بعيداً عن القرية بحجة أن الحظيرة القريبة من المسكن قد تكون سبباً لانتقال بعض الأمراض التي تحملها الحشرات التي تتكاثر عادة حيث تعيش المواشي. ولكن المسؤولين فوجئوا بأن الفلاحين ازوروا عن تلك المساكن الجميلة الصحية وانصرفوا إلى إقامة أكواخ على الطريقة المألوفة عندهم. وطبعاً عجبوا لهذا الموقف غير المتوقع. فلماذا يصّر أولئك الفلاحون على رفض الأفضل؟ وبعد البحث والتدقيق تبين لهم أن هؤلاء الفلاحين يولون أهمية كبيرة للعناية بمواشيهم. فهي عماد رزقهم مما يستدعي أن تكون على مقربة منهم اليوم. ولذلك فإن حظيرتها تكون في البيت التقليدي ملاصقة للمسكن إن لم تكن جزءاً منه. ولكن المهندسين ومن وراءهم لم يدركوا هذا التفضيل الصغير، وهكذا ضاعت الجهود والأموال هباءً. أما النقاش فقد انتهى بشتم التخلف.

إن شتم التخلف هو غحدى الآليات اللذيذة التي تجري ممارستها على أوسع نطاق، كملحق تكميلي يتيح للمسؤول أن يمنح نفسه صك براءة ويلقي بالتبعية كاملة على عاتق أولئك الذين لم يستشاروا، وحتى لم يؤخذوا بكامل ما هم، في أمر سيكون عليهم وحدهم أن يجنوا ثماره حلوة أو مرّة.

قضيتنا الأساسية ليست: هل واقع الحال متخلف أم غير متخلف؟ هذه مسألة أقرب إلى الإيديولوجيا. بل كيف نواجه هذا الواقع بطريقة ناجحة يعني واقعية يعني تأخذ في الاعتبار الموضوع الأساسي للتخلف والتقدم، أي الإنسان. وهذا أيضاً وأيضاً ما سننظر نلح عليه.

إن المثال الذي ضربناه أعلاه بسيط وساطع على ما نريد قوله في هذه الدراسة عبر كل المقولات والأمثلة. هذا المثال بالذات يؤكد على الدور الذي يمكن أن تلعب النخبة في جعل الأمور تنحدر نحو الأسوأ أو تسيّر في الاتجاه الصحيح. ولكننا نخدع أنفسنا إن اعتقدنا أننا أو أن هذه النخبة نفسها تواجه تواجه اختياراً وأن عليها أن تحزم أمرها. فحين تفشل النخبة في رؤية الأمور كما ينبغي

ثم تفشل في استيعاب المغازي والعبر والدروس، فليس لأنها لم ترغب ولكن لأنها لا تستطيع. كيف وهي بالذات احدى ثمار التنمية المعكوسة.

يتعلق الأمر هنا بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي وهي مثال آخر على تجاهل العامل الثقافي في التنمية، أو في المؤسسات ذات الصفة التنموية.

إن لمن أشد المفارقات جلبة للأسى، أن المؤسسة التي يفترض أن تكون وظيفتها الأساسية تعزيز الثقافة المحلية وبعث الاعتزاز بها ونشرها وقيادة وتوجيه التنمية وفق مناهج صحيحة ما تنص عليه بشكل أو بآخر، القوانين الأساسية للجامعات عندنا وعند غيرنا، هذه المؤسسة إما أنها معزوبة محيطة وإما أنها تؤدي عكس وظيفتها.

من أصعب الأشياء على المسلم بسبب ما ركزه الإسلام في نفسه من تقدير للعلم وأهله، أن يهاجم أو يُدين مؤسسة ذات صفة علمية. وربما كان هذا سبب السكوت عن الموقع والدور الباطل الذي للجامعة بين ظهرانيا. ومع ذلك فقد آن أو أن كسر جدار الصمت حول هذه المسألة. وهذه مهمة أخرى أمام الطليعة الإسلامية لأنها وحدها تملك الرؤية المؤهلة لإدراك المفارقة ووحدها تملك الشجاعة للجهر بها.

الوظيفة الحقيقية للجامعة في أقطارنا الإسلامية عموماً، هي نتاج نخب مرتبطة بالغرب بمعرفتها وضميرها. وعلى العموم فإن هذه النخب إما أن نزود فروع الشركات الأجنبية في بلادنا ومؤسسات السيطرة الغربية من أي شكل بالعناصر الجاهزة للعمل لها، وإما أنها تيمم وجهها شطر البلدان الغربية، باحثه عن فرص أفضل للعمل والعيش. ذلك هو ما يسمى (نزيف الأدمغة). والحقيقة أن (نزيف الأدمغة) هو ظاهرة أكبر بكثير مما يُقال ويُذاع. والحقيقة أن هذا القليل الذي يُكشف عنه الغطاء يأتي من الغرب فقط. أما عَرَضاً أعني في سياق موضوعات أخرى، وإما عبر منظمات دولية. إن أفضل العقول المسلحة تبدأ في جامعاتنا، ولكنها تنتهي في جامعات الغرب ومختبراته.

إن الأمر لا ينطوي على تهويل أو مبالغة. فالأرقام الحقيقية لعدد هؤلاء إن وُجدت تفوق المعلن بكثير. والأرقام المعلنة هي في حجم عشرات الألوف من الأقطار العربية فقط. وطبعاً لا يتاح هذا الحظ إلا لنخبة النخبة. ومن هنا تأتي هذا التعبير المثير للربح (نزيف الأدمغة).

هذا صحيح، ولكن ليس كل الصحيح. هناك أمر آخر نعتقد أنه سبب الأسباب. يمكن تلخيصه بالإشارة إلى الحقيقة البسيطة التالية: إن الذي يجري تفصيل الثوب طبقاً لمقاييسه هو الذي يليق به ويناسبه في النهاية، إن جامعاتنا مفصلة على مقاييس الغرب وبما يتفق واحتياجاته، لذلك تنتج نخباً من البشر أنسب ما يكونون للغرب. إذن، فلا عجب أن استيعابهم يجري كأفضل ما يكون وأنجح ما يكون في الغرب وليس في أوطانهم.

الجامعات القائمة في بلادنا لا تنتمي إلينا، إلى ذاتنا وثقافتنا. لا في أهدافها ولا في مناهجها وأحياناً في اللغات المعتمدة فيها. فلماذا نستغرب أن يذهب نتائجها إلى حيث أتت، وأن نكون نحن وبلادنا آخر المنتفعين بوجودها. بل وأن تكون مساهماً في عملية نزع الهوية وتمزيق الذات والغزو الثقافي؟

الجامعة بمفهومها الغربي، نشأت في الغرب ونهضت في ظل ظروف تاريخية مؤاتية هي (الثورة الصناعية) وتطورت من معاهد ذات طابع أكاديمي، إلى جامعات لكي تلبى حاجة أرباب ودهاقنة المجتمع الصناعي الجديد، المتعطشين إلى السيطرة المتطلعين إلى غزو اقتصادي عالمي. هؤلاء لا يرون في المعرفة إلا أداة من أدوات السيطرة والغزو. وفي ظل هذه الروح حدثت الاكتشافات الجغرافية الكبرى. وظاهرة الاستشراق التي انصرفت إلى دراسة الشرق المسلم خاصة من كل النواحي لا لشيء إلا لأنه المصدر الأكثر غنى بالمواد الأولية والسوق الواسع لبيع المنتجات والممر الاستراتيجي الذي لا غنى عنه. وحتى اليوم فإن العلاقة بين الجامعات ومراكز الأبحاث من جهة وبين مؤسسات السيطرة من عسكرية واقتصادية هي علاقة تكاملية لا تنفصم بل تتعزز يوماً بعد يوم. حيث مؤسسات السيطرة تمول الأبحاث مقابل الإفادة من نتائجها. ومن المألوف أن نسمع أو نقرأ أن إحدى الجامعات تتولى تطوير سلاح ما، أو أن عدداً من حاملي الألقاب العلمية يعكفون على دراسة استراتيجية أو سياسية. وما إلى ذلك.

أما معاهد التعليم العالي الإسلامية، فإنها نشأت في ظل النهضة الشاملة التي شهدتها مرابع الانتشار الإسلامي، نتيجة للحفز الديني لطلب العلم. وتلبية لحاجات المجتمع الإسلامي الذي شكلت العقيدة الرابط الأساس للعناصر المكونة له، والفقهاء الناظم لحياة الإنسان وعلاقاتهم.

يستطيع كل منا أن يستنتج من هذه الملاحظات التاريخية السريعة أن مؤسسات التعليم العالي في العرب وفي الشرق المسلم قد اختلفت شخصيتها ومناهجها باختلاف قيم وأهداف المجتمعات التي

نشأت فيها وحملت معها سمات لحظتها. ومما يجدر ذكره عند هذه المرحلة من الحديث أن محمد علي حاكم مصر الذي يُنسب إليه أنه أول حاكم مسلم اتبع سياسة تنموية عمادها استيراد التجربة الغربية قد أدرك هذا التضاد بشكل من الأشكال ولذلك فإنه عمل بدأب وإصرار على أضعاف الأزهر واستيعابه للدولة في الوقت الذي كان يرسل البعثة تلو البعثة إلى أوروبا.

المهم أن سياسة محمد علي صارت فيما بعد سياسة كل الحكام العرب. وشيئاً فشيئاً قضوا على المعاهد الإسلامية العريقة الكبرى: الزيتونة، القيروان، الأزهر، وأخيراً النجف الأشرف. تلك المعاهد التي مهما قيل فيها، وعامته ليس بحق فلا يمكن أن يُنكر لها أنها حافظت على تراث الأمة في أحلك الأيام وأنها كانت القلاع الوحيدة للصمود في وجه الاستعمار. هذان الإنجازان ما كان عنهما بديل، وهما دين في عنق كل منا. ولولا تلك المساجد المعاهد لوقفت الأمة عاجزة لا يستر عويها شيء تجاه هجمة الاستعمار الطاغية. ولا شك أن الذي أهّلها لدورها التاريخي هو انتهاؤها التاريخي الكامل والمطلق للأمة. والاندماج الذي لا تشوبه شائبة في الذات الجمعية والثقافة السائدة، بحيث أن التواصل والتعاطي في الاتجاهين المعهد الأمة، الأمة المعهد، يتم بأقصى العفوية وبأدنى الاستشارة. وذلك كله ما ضاع من يدنا في سياق عملية التحديث الوحشية التي جرت لحساب المؤسسة البديل: الجامعة. لقد كان الأجدر أن تُصلح تلك المعاهد المساجد وتُطور على الأقل مثلما فعل الغرب بجامعاته حين طورها من مؤسسات اكليريكية إلى أن أصبحت شعلة حضارته ورمز التقدم كنا يفهمه. ودلاً عن أن نستعير من الغرب ثوباً فصله على مقاسه، كان أولى أن نلجأ إلى خبيئنا، ونبته أرضنا وسُقيا ذاتنا شكّلاته أجيال بعد أجيال من أولي الأبواب. ولا مانع من أن نجري عليه تعديلاً هنا وتحسيناً هناك ليتناسب ما لاستجد ويتصل ما انقطع. المهم هو الحفاظ على الخصوصية الفكرية والقيم الثقافية والتواصل مع الذات. وأين الجامعات القائمة الآن في بلادنا وطينة أجنبية من كل ذلك.

حين يصل الحديث إلى التنمية الصناعية نصل إلى المياه العميقة. أنها أخطر منطقة في معضلة التنمية. ينبغي الإشارة في بداية ملامساتنا للمسألة إلى أن معضلة التنمية الصناعية محاصرة بين عاملين يدفع كل منهما في اتجاه معاكس للآخر.

عامل نفسي. يتخلص في ذلك الشعور السائد بالاتضاع والمذلة تجاه الغرب المصنّع، المتقدم والغني والقادر لأنه مصنّع. هذا الشعور يدفع باتجاه التمثّل بالمجتمعات الصناعية. وقد أُسيء استغلاله إلى حد كبير، كما سنرى.

عامل تاريخي. أو يمكن وصفه بأنه تاريخي بسبب تأثيره العظيم والمستمر منذ ما يزيد على قرن. وهو أن الانهيار شبه الكامل للصناعة المحلية قد حدث بسبب غزو الصناعة الأوروبية و منافستها الاستعمارية وغير العادلة للصناعة المحلية السياسة الاستعمارية في هذا الباب عملت على أمرين: نهب المواد الأولية لتغذية الصناعات الأوروبية وحرمان الصناعة المحلية من الحماية الجمركية. مما نتج عن إغراق الأسواق المحلية بالمواد المصنعة المستوردة من الغرب. وحرمان الصناعة المحلية من المواد الأولية ومن فرصة الوصول إلى المستهلك في آن واحد.

لهذين السببين ولأحدهما أحياناً فإن صناعة الفولاذ وصناعة المنسزجات مثلاً ذاتي الشهرة التاريخية العريقة قد اندثرتا تماماً بسرعة مذهلة إلى درجة أن ما يُعرف في الغرب باسم (الفولاذ الدمشقي) ومحلياً بـ (الجوهر) صار تركيبه سرّاً لا يعرفه أحد حتى في موطنه الأصلي، بعد أن كان صناعة رائجة جداً. وكذلك فنون الحياكة العريقة والبالغة الجمال. وهكذا ضاعت إلى الأبد القاعدة الطبيعية الممكنة للنمو الصناعي التلقائي وحصل الانقطاع الكامل للخبرات المحلية.

اليوم وللسبب نفسه ولأسباب أخرى ستوضح فيما يلي، يبدو التنمية الصناعية مطلباً يفوق إمكانيات الأنظمة السياسية الراهنة، ولأنها تعي ذلك جيداً، فإنها تضعها عملياً خارج طموحاتها. والغرب الامبريالي وراث الغرب الاستعماري وما يزال إخراج المواد الأولية (النفط، الفوسفات، القطن... إلخ) وكذلك الاستيلاء على الأسواق، لب سياسيته المتعلقة بالمنطقة بحيث أن كل العناصر الأخرى في سياسته وظيفتها خدمة هذين الهدفين الاستراتيجيين. ولا ريب أنها أي الامبريالية ستفعل أي شيء لتأديب أي نظام محلي يفكر بالخروج على سياسته او معارضتها بل وجعله عبرة لغيره. والأنظمة تعي ذلك جيداً.

يجب أن نؤكد أن المعضلة الحقيقية الموضوعية التي تحول دون قيام حالة تنمية صناعية تكمن في الانقطاع التاريخي مع البنية الحرفية المحليّة التي ضاعت في سياق الانخراط الناقص والقسري في اسوق الرأسمالية العالمية. هذا هو لب المعضلة. بيد أنه لا يجوز أبداً أن ننسى أمرين آخرين هما: الوقوع في دائرة الاستعمار وسيطرة القوى الكبرى. ثم حالة الغنى الزائف التي وقرها انبعاث النفط بتلك الكميات الهائلة. والحقيقة أن الأمرين وجهان لنفس العملة. فالنفط وغن يكون ثروة دار الإسلام كما يحلو للبعض أن يكرر ويعيد متفاخراً ولكنه قبل ذلك نبأ السيطرة الكاملة للقوى الكبرى استخراجاً وتصنيعاً وتسويقاً واستهلاكاً بل وحراسة.

على سبيل المقارنة والتنظير وليس أكثر أي دون اعتبارها سنّة نقول إن تجربة النهضة الصناعية اليابانية الهائلة تقدم لنا بشر وطها ونتائجها الباهرة الوجه المعاكس تماماً لتجربتنا التاريخية المحزنة. لقد نجحت اليابان في التحوّل إلى قوة صناعية تأخرت أعرق منها في هذا الميدان وأقوى في موارد المادية بكثير. وكان نجاحها على القاعدة نفسها التي كان غيابها عندنا سبباً للانهايار والتخلف.

أعني:

١ - عدم الوقوع في دائرة الاستعمار وسيطرة القوى الكبرى بسبب انفصالها جغرافياً وتاريخياً عن المركز الأوربي.

٢ - اعتماد حماية جمركية صارمة أعجزت السلع المستوردة عن منافسة الانتاج المحلي. مع الإشارة إلى أن بُعد اليابان عن مراكز الإنتاج الرأسمالية كان عائقاً كبيراً في وجه غزو سلعي.

٣ - فقر البلاد في الموارد الأولية المطلوبة من قبل دوائر الانتاج الرأسمالية. هذا العامل أنقذ البلد من الوقوع في دائرة الاستعمار ومن جهة أخرى لم يترك أمام اليابانيين خياراً دون الاتجاه إلى التصنيع اعتماداً على المواد الأولية المستوردة من الخارج ولا يزال هذا دأبها.

٤ - الغنى الهائل في المهارات الحرفية، وخصوصاً الدقيقة منها، التي ارتكز عليها الإنتاج الفني الياباني الغني والشهير خلال تاريخه الطويل. وحين اتجهت البلاد نحو التصنيع صارت تلك المهارات خير قاعدة للنهضة الجديدة. ولا يفوتنا هنا أن نلاحظ الصلة بين تميّز اليابان اليوم في إنتاج الأجهزة الدقيقة التي يستلزم إنتاجها مهارات يدوية عالية وبين التقاليد والمهارات الفنية الرفيعة.

حين نرمي نظرنا شطر درا الإسلام فإننا لا نرى إلا عكس تلك الشروط بالتمام والكمال: بلاداً تمكّن منها استعمار من كل لون وفي كل مرفق ولم يخرج منها ظاهرياً إلا بعد أن مزّقاً وصلها، ومسخه وزرعها بالألغام ثم أقام على كل قطر حراساً أوكل إليهم رعاية (منجزاته) بل والسير بها لأبعد ما وصل إليه. غنيّة بالمواد الأولية الضرورية للدول الصناعية وعلى رأسها النفط فهي تسهر على ضمان استمرار تدفقه إليها دون أي اعتبار لمصلحة مالكيه في استخراجها بتلك الكميات الهائلة الاستنزابية. وتراثاً حرفياً عريقاً وباهراً عاش عليه الناس عيش كفاية قروناً طويلة دُمر أو كاد.

وأسواقاً مباحة للشرق والغرب تضمن خنق أي نتاج محلي. وغير ذلك كثير من أدوات ما يجري ومبرراته والمهثبات له في التربية والإعلام والسياسة.

إن التنمية الصناعية هي وهم، ما لم تُمارس ضمن شروطها. وفي ظل الشروط القائمة بالفعل في دار الإسلام عموماً فإن نجاح تنمية صناعية تتمثل النموذج الغربي هو أمر مستحيل. أما المحاولات التي تسمع عنها خصوصاً عبر أجهزة الدعاية الرسمية فهي مجهضة سلفاً. إنها أشبه بمحاولة استثمار استوائية شجرة استوائية في منطقة قطبية.

والحقيقة أنه من الصعب جداً مناقشة وتقييم خطط التنمية الصناعية تلك، خصوصاً في الدول النفطية العربية، لأنها لا تنتمي إلى فكرة أو مذهب من مذاهب التنمية، ولا تقدم تحليلاً مقبولاً لما يجري. الهدف الوحيد منها هو مذهبي ينزع إلى تقديم جرعة إرضاء لجمهور مبهور بالحدثة والإنتاج الصناعي الغربي. ولذلك فإنه (يرى) في أية خطوة باتجاه تمثل ذلك النموذج ما يوهمه بأنه على الطريق الصحيح نحو فردوس الإنتاج الصناعي. كما يقدم مادة جيدة لأجهزة دعاية السلطة، فترى رجال الدولة ينتقلون من مكان إلى مكان تلاحقهم أضواء أجهزة التصوير يضغنون الأزرار الكهربائية لبدء العمل في مصنع أو يضعون حجر الأساس لهيكل من هياكل التكنولوجيا مما يترك المشاهد مملوءاً بشعور غامر بالرضى والطمأنينة. غير مدرك أن الوظيفة الحقيقية لما يحدث أمام عينيه هي تدوير الأموال التي دفعها الغرب ثمناً للنفط عائدة إلى مصدرها. أما معابد التكنولوجيا فلن يتعبّد فيها غير الغبار والصدأ.

هكذا تتنازل مجتمعات البترودولار عن فرصتها الوحيدة في التقدم وعن رزقها الوحيد، بالرضى التام للأنظمة السياسية والنخبة المثقفة وسط تصفيق الجماهير وهتافها. وهكذا يستمر نهب دار الإسلام كما جرى منذ ما قبل عهد الاستعمار. إنها لعبة الإمبريالية نفسها.

من المستحيل القفز على عملية التطور المضنية التي قطعها الشعوب التي سبقتنا في ميدان التصنيع. من خطل الرأي الاعتقاد بأن الغرب سيمنحنا أسرار التكنولوجيا بمجرد أننا نملك الثمن، من الخطأ اعتبار تنمية شعوبنا عملية حرّة غير مراقبة وغير مسيطر عليه بدقّة من قبل الغرب عبر وكلائه الوجوديين في أعلى مراكز القرار عندنا. لذلك فإنه من العبث أن نحكم بمستقبل عزيز، دعامة الاستغناء والتخلص من مذلة الحاجة قبل أن نحرر إرادتنا السياسية، ونعيد الاتصال المفقود بين الثقافة ونمط الإبداع المحلي وبين الإنتاج.

غنا أبعد ما نكون عن رفض التصنيع وعن التكشيك بأهميته بل وضرورته. شرط أن يتحلل بالأخلاقية الصحيحة التي عمادها رعاية الطبيعة الأم، والمحافظة على التوازن الذي أودعه فيها بآرائها تبارك وتعالى، وكل ذلك جزء لا يتجزأ من عملية تسخيرها للإنسان. ثم بشرط تحريرها من نوايا السيطرة والاستكبار والاستغلال التي دفعت نمط التصنيع الغربي منذ نهضته. ولكننا في نفس الوقت أبعد ما نكون عن إعلان الرضى حتى بالسكوت عن عمليات النهب والتضليل التي تمارس على شعوبنا تحت شعار تحقيق المجتمع الصناعي.

المعالجة الأخيرة في عملنا النقدي تتصل بتشكيل القوات المسلحة.

المشكلة المنهجية التي سيكتشفها القارئ الدقيق دون صعوبة، أنها تدخل تحت العوان خضوعاً لوحدة المنهج النقدي التي انطلت منها هذه الدراسة. فالحقيقة أن المؤسسة العسكرية ليست تنموية ولا تُقام لفرض التنمية. لكنها من الجهة الأخرى تبدو فيها حصيلة التقدم أو عكسه في مختلف الميادين. وعلى كل حال فإن وحدة المنهج النقدي تأتي في الاعتبار الأول عند الكاتب.

إن حكاية تشكيل القوات المسلحة في الأقطار الإسلامية هي حكاية واحدة من أكثر الصفقات خسراً في تاريخنا الحديث. فيها يبدو أيضاً وأيضاً كيف أدى تجاهل العنصر الثقافي إلى خسارة كل شيء تقريباً دون أن يُفلح أي تدبير في تعويض الخسارة. بل على العكس أدت التدابير المتتابعة إلى تفاعل متسلسل كالذي رصدناه في نقدنا لخطط التنمية الزراعية. سنسير إلى ابرز مظاهره فيما يلي.

في البداية وفي سياق (تحديث) المؤسسة العسكرية يعني عملياً تقليد الأنماط والأساليب وحتى الأزياء الغربية، جرى تجريد الجندي المسلم من روح الجهاد، وبذلك فقد الدافع الثقافي الوحيد للقتال والاستشهاد. ومعلوم أن جيوش الدنيا كلها مهما اختلفت عقيدتها القتالية تحرص على تزويد جنديها بدافع سام للقتال يهيئه لبذل النفس باندفاع وراحة ضمير، حرصها على تزويده بالسلاح والتمرس بفنون القتال.

وفي سبيل تقديم بديل وابتغاء ملء الفراغ قامت محاولات حثيثة حمل لواءها عدد من المثقفين المتغربين بالدعوة إلى عقيدة (القتال في سبيل الوطن) يعني (الوطن) بحدوده السياسية الجديدة التي رسمتها الدولة الاستعمارية. والمفهوم نفسه نشأ في الغرب في سياق تطور تاريخي معلوم يختلف تماماً عن تطور تاريخنا وعن آمال شعوبنا وثقافتها.

في سياق الهدف نفسه أعني (تحديث) الجيوش لجأ سياسيوننا إلى استيراد السلاح من الدول الغربية. واستيراد السلاح، كما هو معلوم ليس مسألة تجارية بحتة بل تؤخذ فيها خصوصاً عند البائع اعتبارات استراتيجية وسياسية تدخل في صميم سياسته نحو المنطقة التي يزودها بالسلاح. ومن جهة أخرى فإن ملكية السلاح لا تُنهي مشكلة التسلح بالنسبة للمشتري، فهناك الذخائر وقطع الغيار. وهذه إنما يجري اتخاذ القرار بشأن تصديرها من ضمن سياسة ومصالح البائع بصرف النظر عن حاجة أو أحياناً عدم حاجة المشتري.

هكذا جرى تجريد القوات المسلحة للشعوب الإسلامية من العقيدة الوحيدة المناسبة لخصوصيتها الثقافية أعني الجهاد. ثم جرى استرهان القرار السياسي بالقتال وبالتالي القرار السياسي كله، لقوى الاستكبار العالمي. ولنبحث في هذه الحقائق البسيطة عن السر الأكبر وراء الهزائم العسكرية المتتالية والقرارات السياسية الانهزامية والرضوخ للإذلال العالمي... الخ ولنذكر مرة أخرى، أن كل هذه الإحباطات قد بدأت عند نقطة أساسية، أثارت تفاعلاً متلازماً هي التخلي عن عقيدة المسلم القتالية، أعني الجهاد.

لقد ابتغى الكاتب من هذه المعالجة النقدية المتعددة الوجوه، أن يؤسس عند القارئ مقولة أن التنمية دون اعتبار ثقافة الجمهور، ليست أمراً مستحيلًا فحسب، ولكنه هدام أيضاً. وليس من التواضع أبداً أن أقول إنني لم أساهم في كل ما كتبه هنا إلا في هذه الإمامة التي بيّنت من خلال عرض تاريخي مساوئ الفصل بين الثقافة والتنمية. أي أنني لم آت بجديد على صعيد النظرية. فمن القواعد المعروفة المشهورة بين المعنيين بالموضوع أن التنمية هي مسألة ثقافية قبل أن تكون تقنية وأن العصر الثقافي لا بد من احترامه عملياً في أية خطة تنموية وأن هدف التنمية هو في النهاية تعزيز ثقافة الجمهور وليس اختراقها.... الخ.

السؤال الذي يشغل البال الآن هو: لماذا يُقال ذلك في كل الدنيا ويُعمل به إلا عندنا؟ وهل هذا هو جزء من حملة التطويق الفكرية

ابتغاء عزل الإسلام بين المسلمين أنفسهم.

لقد لاحظ الكاتب وهو يسعى للحصول على جواب لهذا لسؤال المفارقة أن كتابنا المعنيين بالمسألة التنموية من زاوية أو أخرى. هم أحد اثنين: إما تعني لا يرى من الأمر إلا جانبه الفني البحت، فهو غارق فيه إلى حد فقدان القدرة على رؤية ما سواه، مثل تكنولوجي منكب على تصميم سلاح لا

يهتم إلا بإتقانه دون أن يرى الدمار والقتل الذي سيسببه لإخوانه من البشر. وإما (تقدمي) يكتب من برجه العاجي ولذلك فإنه يعتقد أن النزول إلى مستزى الجمهور، وثقافة الجمهور وكل ما يتصل به، انتقاصاً من قدره السامي. هل في وسع أي قارئ أن يتذكر اسم كاتب واحد من كُتّابنا المعنيين بهذا الموضوع وأشباهه ونظائره، يتحدث عن شعبنا كشعب ذي خصوصية، له ملء الحق بأن تؤخذ بعين الاعتبار يعني يتحدث عنه بواقعية؟ أما أنا فلست أعرف أحداً يستحق هذا الشرف. وهذا من أعجب الظواهر في الدنيا، تدلنا على المدى الذي وصل إليه تزييف العمل الفكري عندنا، وغاياته السياسية البعيدة. ولا ريب أن هذا كله لا يحدث عفواً ولا صدفة. وما أقل الأشياء التي تحدث عفواً أو صدفة في ظل سيطرة قوى الاستكبار العالمي.

التجربة القائمة الآن في الجمهورية الإسلامية على قدم وساق، تقدم لنا النموذج المعاكس تماماً، في كل الوجوه لكل ما فرغنا تَوّاً من نقده. ليس من خطتنا الدخول في تفاصيل هذه التجربة، اعتقاداً منا بأن هناك من هو أحق منا وأجدر بذلك. أتكلم من موقع المراقب المنتمي محافظاً على حق المختص المنتمي أو على الأقل الحيادي.

في الزراعة في التصنيع وفي التربية والتعليم، تجري هناك ثورة جذريّة. والقارئ يستطيع أن يتصور ضخامة المهمة في بلد شاسع عمل الغرب في وقت من الأوقات على تقديمه، كنموذج لجدوى التبعيّة ومنافعها. أنها أول مبادرة في قطر إسلامي، تنطلق من قاعدة احترام الإنسان، وحقه في أن يكون هو نفسه، وأن تكون تنميته وسائل وغايات بهدف تعزيز ذاتيته وهويته الثقافية وليس مسخها وتزييفها. هذا مع اشارة إلى أن هذه المبادرة تنهض في ظل ظروف غير مؤاتية على الإطلاق يمكن تلخيصها بما يأتي:

أولاً: أنها تنهض على الأنقاض التي خلفها ما سماه الشاه المخلوع (الثورة البيضاء). وهي كانت قد أدت كمثيلاتهما من خطط التنمية الفوقية إلى تدمير البنية الإنتاجية التحتية الراسخة وتخريب أنماط العلاقات الاجتماعية التقليدية الحميمة في سياق هجرة الفلاح من الريف إلى المدينة ونشوء مدن الصفيح وأكواخ البؤس حيث تتولد الجريمة ويشيع استعمال المخدرات والكحول على نطاق واسع. عشية الثورة الإسلامية كانت (إيران) قد تحولت بفضل (الثورة البيضاء) من بلد مُكتفٍ من إنتاج الطعام إلى واحد من أكبر مستورده من الأسواق الغربية.

ثانياً: إن الحرب تُشن على الجمهورية بمباركة وتغطية من قوى الاستكبار العالمي مجتمعة، وبمبادرة من وكلائها المحليين استلزمت وما تزال تجنّد جزء كبير من الطاقة البشرية والمادية للجمهورية.

على الرغم من كل ذلك فإن خطط التنمية سجّلت نقاط تقدم مذهشة وغير متوقعة. لن ندخل بالقارئ في متاهة الإحصاءات وليس الموضوع من خطة البحث في الأساس. وعلى كل حال فيمكن لمن يرغب أن يحصل عليها من حيث تطلب عادة. ولكننا نلفت لنظر إلى أن الاتفاقات والبروتوكولات المعقودة بين الجمهورية الإسلامية من جهة أخرى وبين (باكستان) وتركيا من جهة أخرى في إطار ما صار يُعرف في الصحافة بـ(السوق الإسلامية المشتركة) تشهد باتجاه الجمهورية نحو تصدير واسع لمنتجات زراعية وصناعية. وبالنسبة للصناعات العسكرية، فقد صار من المعروف أن مصانع الجمهورية، تنتج الآن (أواسط سنة 1987) سبعين بالمائة من احتياجات القوات المسلحة للجمهورية وذلك كله شاهد لا يدحض على النجاح الكبير الذي تم تحقيقه. إنها بقدر ما نعام أول خطة تنمية تسجل مثل هذا النجاح، في بلد يخوض في الوقت نفسه حرباً شاملة.

لماذا تنجح الجمهورية الإسلامية في تجربتها التنموية رغم الصعاب في حين لا تُنجب مثيلاتها من حولنا إلا الكوارث رغم التمويل السخي والإعداد والخبراء والدراسات والمعونات الاجتماعية؟ في تقديري أن السر كله يكمن في أمر واحد أساسي وما سواه مهما بدا لنا مهماً فإنها هو تفاصيل هذا السر هو الالتزام بالإنسان وبالتواصل معه مع ثقافته السائدة وخبراته وأنهاط إبداعه وأسلوب عيشه... إلخ. والتجنّب والحذر من محاولة إسقاط التنمية عليه إسقاطاً من فوق. بحيث يثق أن التنمية تأخذ الاتجاه نفسه الذي يسير عليه فيه هو، وإنما بتبغّي تعزيز ذاتيته وليس إلغاءها. والحق أن هذا ليس بالمطلب السهل البسيط، لأنه ليس موقفاً يمكن اجتراحه كما يلبس الممثل البارع الوجه المطلوب للدرر الذي يؤديه، لأنه يبدأ عند نقطة أساسية هي ثقة الإنسان بالسلطة وبإدائها. هذه الثقة إنما يمنحها الجمهور في حالة واحدة لا يعدوها هي عند ما تكون السلطة التجسيد العملي لمفهوم الشرعية كما يؤمن به. وشتان ما بين سلطة تأخذ شرعيتها من عقيدة شعبها وقيمه وأفكاره السامية وبين أخرى تفرض سلطتها فرضاً بالغلبة. أضف إلى ذلك أنه في ظل سيطرة قوى الاستكبار العالمي، فإن قراراً استراتيجياً بحجم خطة تنمية متحررة من التبعية، لا يُترك للسلطة

المحلية لتتخذ ما تراه بالنسبة لمصلحة شعبها دون الاكتراث بمصالح قوى السيطرة العالمية. ومن الواضح أن هذا التحليل يطرح في النهاية ضرورة الدولة الإسلامية وشرطيتها حتى بالنسبة للمعالجة الناجحة لمشكلات يحاول البعض إقناعنا بأنها مشكلات تقنية حيادية لا هوية لها. هؤلاء المتشدقون بما لا يعملون لأنهم يعانون من نفس داء السلطة إياها، ولكن لا يشعرون. الذين يملأون الدنيا ضجيجاً، بالغيرة على شعبنا وتقدمه، ثم لا تتمخضون إلا عن طرح التبعية والتغريب والنقل الغبي.